

Distr.
GENERAL

S/1995/350
3 May 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير المرحلي الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٦ (١٩٩٥) المؤرخ ٨ شباط/فبراير، التي طلب فيها المجلس أن أبلغه شهريا بالتقدم المحرز في وزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وفي تنفيذ بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق). وهو يغطي التطورات الرئيسية منذ تقديم تقريري الأخير بتاريخ ٧ نيسان/أبريل (S/1995/274).

ثانيا - الحالة السياسية

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل ممثلي الخاص، السيد آليون بلوندين بيبي، جهوده في البحث على تنفيذ بروتوكول لوساكا وتعزيز التطورات الإيجابية الحاصلة مؤخرا في الحالة السياسية والعسكرية في أنغولا. وفي هذا المجال، عقد مشاورات مع رؤساء زائير وزامبيا وزمبابوي من أجل وضع الترتيبات لعقد اجتماع بين الرئيس الأنغولي، السيد خوسيه ادواردو دوس سانتوس، والسيد جوناس سافمي، زعيم الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). ومن الجدير بالذكر أن مجلس الأمن أولى أهمية خاصة لهذا الاجتماع في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل (S/PRST/1995/18).

٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، التقى ممثلي الخاص في عدة مناسبات بالرئيس دوس سانتوس وكبار المسؤولين في الحكومة، ومن فيهم الجنرال جواو دي ماتوس، رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الأنغولية، للتناقش في مسائل مختلفة تتصل بعملية السلام. وفي ٧ نيسان/أبريل، سافر ممثلي الخاص مصحوبا بوفدي الحكومة واليونيتا لدى اللجنة المشتركة، وممثلين عن الدول المراقبة الثلاث (البرتغال والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية)، إلى بايلندو لعقد جلسة خاصة للجنة المشتركة شارك فيها أيضا السيد سافمي. وفي هذا الاجتماع، قدم وفد الحكومة إلى السيد سافمي رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل من الرئيس دوس سانتوس أكد فيها مجددا تصميم حكومته على ضمان نجاح تنفيذ بروتوكول لوساكا والتوصل إلى سلام دائم ومحالحة وطنية.

٤ - وفي ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥، التقى ممثلي الخاص، في غبادوليته، بزائير، بالرئيس موبوتو سيسى سيكو، والسيد سافمبى، والسيد آمارا ايسا، وزير خارجية كوت ديفوار الذى سلم زعيم اليونيتا رسالة من رئيس دولته. وفي اليوم ذاته، صدر بلاغ أكد فيه السيد سافمبى، مجددا، استعداده للالتقاء بالرئيس دوس سانتوس. وقد دخلت أعمال التحضير لهذا اللقاء مرحلة متقدمة حاليا. ومن ناحية أخرى، سافر وفد يمثل يونيتا إلى لواندا وأجرى هناك محادثات مع رئيس الوفد الحكومي لدى اللجنة المشتركة. وإثر عودته إلى بايلندو، أعلن عن التوصل إلى اتفاق بشأن جدول أعمال الاجتماع وعدد آخر من التفاصيل العملية. وفي ٢١ نيسان/أبريل، سافر ممثلي الخاص إلى لوساكا ليناقش مع الرئيس شيلوبا الترتيبات النهائية للاجتماع.

٥ - وفي غضون ذلك، عقدت اللجنة المشتركة، برئاسة ممثلي الخاص، عدة جلسات في لواندا خلال شهر نيسان/أبريل ١٩٩٥. واستعرضت اللجنة تنفيذ الطرفين للشروط المنصوص عليها في الفقرة ٤ من القرار ٩٧٦ (١٩٩٥) في تقاريري الأخيرة بشأن وزع قوات الأمم المتحدة، كما نظرت في مجموعة كبيرة من المسائل العملية يرد وصف لبعضها في الفرع الثالث أدناه.

٦ - ورغم التأخير الذي حدث في البداية فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق بشأن مركز القوات لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، أمكن حل جميع المصاعب الرئيسية وتم توقيع الوثيقة في ٣ أيار/مايو ١٩٩٥.

ثالثا - المسائل العسكرية والمتعلقة بالشرطة

٧ - طلب قرار مجلس الأمن ٩٧٦ (١٩٩٥) من الحكومة واليونيتا تنفيذ بعض المهام قبل وزع وحدات المشاة التابعة للأمم المتحدة في أنغولا. وتشمل هذه الشروط الوقف الفعلى لأعمال القتال؛ والفصل بين قوات الحكومة وقوات اليونيتا؛ وإقامة آليات للتحقق؛ وإنشاء روابط اتصالية بين الحكومة واليونيتا والبعثة؛ وتزويد الأمم المتحدة بالبيانات العسكرية ذات الصلة؛ والبدء، مبكرا، في إزالة الألغام. وقد رحب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل بالتقدم المحرز وأثنى على الطرفين لما يبذلانه من جهود في هذا الصدد. وفي الوقت ذاته، ذكر مجلس الأمن الطرفين الأنغوليين بضرورة قيامهما دون إبطاء بتنفيذ المتطلبات الواردة في بروتوكول لوساكا وتقديم الدعم السوقي لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا.

٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر التقى عموما بوقف اطلاق النار. واستمر انخفاض عدد انتهاكات وقف اطلاق النار، إلا أن الحالة ظلت مشوبة بالتوتر في عدة مناطق، حيث واصل الطرفان احتلال

موقع متقدمة والقيام بهجمات متفرقة على السكان المحليين، وإجراء تحركات بين قواهما. وقدمت الحكومة بيونيتسا شكاوى رسمية إلا أن البعثة لم تتمكن من التحقق إلا من عدد محدود من الحالات نظراً إلى استمرار صعوبة تحركاتها في بعض المناطق بسبب رداءة حالة الطرق وجود الألغام وتوقف الحركة على الجسور وعوامل أخرى.

٩ - ورغم وجود بعض المشاكل أمكن، تقريراً، استكمال المرحلة الثانية لعملية فصل القوات. وتواصل البعثة جهودها في مساعدة الطرفين على تنفيذ هذه المرحلة التي تغطي مقاطعات لواندا نورتي، ولواندا سولا، وموكسيكو، في أقرب فرصة ممكنة؛ وسيقوم فريق عامل تابع للجنة المشتركة بزيارة هذه المناطق للتحقق من استكمال عمليات فصل القوات.

١٠ - وأمكن تحقيق تقدم كبير في إنشاء روابط اتصالية بين الطرفين وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا. إلا أن عدداً من الصعوبات لا يزال قائماً في هذا المجال. واستكملت بنجاح عملية إقامة اتصالات مع القوات الحكومية في جميع المناطق، لكن الاتصال الفعال بيونيتسا لم يتحقق إلا في إقليمي هومبسو ويوجي. وفي الواقع النائية لأفرقة الأمم المتحدة في المناطق الشمالية الشرقية، والشرقية، والجنوبية، والجنوبية الشرقية، لا يزال ضباط الاتصال التابعين ليونيتسا مرابطين بالقرب من موقع أفرقة الأمم المتحدة بدلاً من أن يكونوا في نفس المقارن الإقليمية لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا.

١١ - ولم تتلق الأمم المتحدة من الحكومة أو بيونيتسا أي بيانات عسكرية إضافية منذ الاجتماعات التي أجريت مع رئيس الأركان العامة لقواتها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ولا بد أن أشدد مرة ثانية على أن هذه المعلومات جوهيرية بالنسبة لتنفيذ المراحل المستقبلية لعملية السلام. وفي الوقت ذاته، تمكنت اللجان المشتركة من إحراز تقدم مهم في جلستها العادية الرابعة عشرة، التي عقدت في لواندا في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥. فقد وافق الطرفان على مبدأ "الإدماج العام" لجنود بيونيتسا في الجيش الوطني، وعلى أن تتبع ذلك عملية تسريح تدريجي إلى أن يصل عدد القوات المسلحة الأنغولية إلى ٩٠ ٠٠٠ فرد، وهو رقم مقبول من الطرفين.

١٢ - وواصلت البعثة جهودها للإسراع في بدء عملية لإزالة الألغام على نطاق البلد. وعلى الرغم من تعهد الحكومة بوضع ٨٠٠ فرد، وتعهد بيونيتسا بوضع ٤٠٠ فرد تحت تصرف البعثة لخدمة أنشطة إزالة الألغام، إلا أن الطرفين لم يتبيحا بعد الأموال والمعدات الالزمة لبدء تنفيذ البرنامج. وفي غضون ذلك، أوصت البعثة الطرفين أن يبدأ عمليات لمسح الألغام على الطرق الرئيسية الواقعة تحت سيطرتهما، لإتاحة الوزع السريع لقوات الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن تبدأ عمليات استطلاع هذه الطرق اعتباراً من ٧ أيار/مايو ١٩٩٥.

١٣ - ووصلت الفرق المقدمة التابعة لكتيبة السوقيات، التي وفرتها المملكة المتحدة، إلى لوبيتو/كاتومبيلا، وهي بقصد القيام بالتحضيرات الضرورية لإنشاء قاعدة للسوقيات وزرع وحدات المشاة التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ووفقاً للجدول الزمني المنصوص عليه، يتوقع أن تصل العناصر الأولى من المشاة

إلى أنغولا في النصف الثاني من أيار/مايو ١٩٩٥. وينبغي أن تكون جميع وحدات الدعم تابعة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، بما فيها وحدات الهندسة، والاتصالات، والهيليكوبتر، والوحدة البحرية، والوحدة الطبية قد ألحقت بمواعدها بحلول هذا الموعد. وبانتظار ذلك، أنجز وزع المراقبين العسكريين في جميع مواقع الأفرقة الثلاثة والخمسين. وأحرز كذلك تقدم في الحصول على مراافق في لواندا وفي مناطق عديدة أخرى من البلد لاستخدامها البعثة.

٤ - وبوصول مفهوم الشرطة، أصبح عنصر الشرطة المدنية، ضمن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، جاهزا للتشغيل تماماً. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، تم وزع ١٨٥ مراقب شرطة مدني ينتمون إلى ١٧ بلداً، في جميع مواقع الأفرقة الـ ٢٩، بما في ذلك المقار الإقليمية الستة. وتشمل أنشطة هؤلاء القيام بدوريات مكثفة؛ زيارة مراكز الشرطة والسجون في أنغولا؛ والتحقق من أنشطة الشرطة الوطنية الأنغولية ورصد ها؛ وتلقي الشكاوى المتصلة باتهامات حقوق الإنسان والتحقيق فيها. وفضلاً عن ذلك، يطلب إلى مراقبى الشرطة المدنية، في أحيان كثيرة، مساعدة شرطة أنغولا أو سلطاتها المحلية في تحقيقات مختلفة.

٥ - ويحدّر بالذكر أن أحد العناصر الرئيسية في بروتوكول لوساكا هو إيواء شرطة الرد السريع. ويجب تعجيل أعمال التحضير لهذه العملية. وينبغي، من أجل الشروع في إيواء شرطة الرد السريع في الوقت المناسب، أن توفر لهم الحكومة الاقامة في ثكنات تضم مراافق كافية، وذلك في المواقع الثمانية التي اتفقت عليها الأطراف. وفي الوقت نفسه، ترد من مراقبى الشرطة المدنية التابعين لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا تقارير تفيد بأن بعض عناصر هذه الشرطة يوزعون حالياً إلى مناطق خارج المواقع الثمانية المذكورة أعلاه.

رابعا - الحالة الإنسانية

٦ - تمكنت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، منذ منتصف آذار/مارس، من توسيع نطاق برامجها الإنسانية والاصلاحية لتشمل عدة مناطق في أنغولا كان يتعرّض الوصول إليها سابقاً. وقد وحدت برامج الطوارئ التي شرع مؤخراً في تنفيذها في مناطق جديدة، وتحسنت الحالة في تلك المنطقة. وبانتظار ذلك، تنظم بعثات تقييم لتوافد إلى عدد من المناطق الأخرى مثل كويumba (بي)، و كافنفو ولوكانبا (لوندا نورتي)، وموسندى وكيبالا (كونغا سو) وتوتوا (أويدجي)، وخطط لإيفاد بعثات إضافية إلى العديد من المجتمعات المحلية المعزولة الأخرى.

٧ - وبدأت الجهود الرامية إلى تكثيف توزيع المعونة الإنسانية عن طريق البر تؤتي ثمارها. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير نظمت، بنجاح، قوافل برية عديدة: من سومبوا إلى واكو كونغو وكيبالا في مقاطعة كوانزا سو، ومن لوبيتو إلى كوبالا في مقاطعة بنغويلا. وتتنقل المنظمات الإنسانية، عن طريق البر أيضاً، في مقاطعة مالانجي وتصل إلى وسط مقاطعة هومبوا. بيد أن الوصول إلى مناطق عديدة في أنغولا عن طريق البر لا تزال تعوقه قيود الإمداد وانتشار الألغام واللصوصية. وعلى الرغم من احراز بعض التقدم في فتح أجزاء من الممرات البرية الرئيسية الثلاثة - لواندا/مالانجي، وبنغويلا/كونغا، وناميبيا/مينونغي، لا يزال

يلزم عمل الكثير في مجال إعادة البناء وإزالة الألغام. وهذه العوامل نفسها تعوق عودة المشردين إلى مواطنهم الأصلي. ونتيجة لذلك، تظل عملية التموين الجوي التي يقوم بها برنامج الأغذية العالمي ذات أهمية أساسية في برنامج المعونة الإنسانية.

١٨ - وسجلت زيادة كبيرة في عدد الحوادث التي تنجم عن الألغام وتصيب المدنيين. وفي الوقت نفسه، تواصل المنظمات غير الحكومية المتخصصة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المركزي لعمليات الألغام، تدريب متخصصين أنغوليين في إزالة الألغام، وإزالة الألغام البرية والمعدات الحربية غير المنفجرة في كويتو ولوينا ومالانجي. ولأغراض إنسانية، اتفقت الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) على تزويد الأمم المتحدة بالمعلومات المتعلقة بموقع الألغام.

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام أعضاء مكتب الأمم المتحدة لتسريح الجنود وإعادة ادماجهم بزيارة لمقر اليونيتا في بايلوندو لمناقشة عنصر المساعدة الإنسانية في برنامج التسريح وإعادة الادماج. وشارك المكتب أيضاً في عمل اللجنة المخصصة المعنية بالتسريح، التي يرأسها ممثلي الخاص. وتقوم هذه اللجنة، ضمن مهام أخرى، ببحث الآثار المترتبة على الاتفاق الذي أبرم مؤخراً بين الحكومة ويونيتا بشأن الادماج الشامل لقوات يونيتا في الجيش الوطني. وشرع في المرحلة الثانية من الدراسة الاستقصائية بشأن الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للجنود المسرحين من يونيتا والقوات المسلحة الأنغولية، فأجريت زيارات إلى أجزاء عديدة من البلد. وستستخدم نتائج هذه الدراسة الاستقصائية في تصميم برامج التدريب وإعادة الادماج الاجتماعي.

٢٠ - وفي حين أكدت بعض الجهات المانحة تعهدات التبرع التي أعلنتها استجابة لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات لعام ١٩٩٥ لصالح أنغولا، لا تزال هناك جهات أخرى لم تعلن تبرعاتها. ويواجه برنامج الأغذية العالمي، حالياً، نقصاً حاداً في امدادات الذرة، كما تواجه اليونيسيف نقصاً كبيراً في مواد الاغاثة، وقد تسبب ذلك في انخفاض مستوى الدعم الذي يمكن أن يقدمه إلى المنظمات غير الحكومية. وإنني أحث المجتمع الدولي بقوة على تقديم جميع أنواع المساعدة الممكنة إلى المشاريع الإنسانية التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، حتى تتمكن هذه المنظمات من تلبية الاحتياجات الماسة لشعب أنغولا على النحو الملائم.

خامساً - ملاحظات

٢١ - منذ صدور تقريري الأخير، دخل تنفيذ بروتوكول لوساكا مرحلة جديدة. فقد حصل تحسن ملحوظ في المناخ السياسي العام في البلد وفي موقف الأطراف المتنازعة. بيد أن هذه التطورات الإيجابية ينبغي أن تتوطد وتستمر. وفي هذا الصدد، أمل أن يفضي اللقاء بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافميبي عن اتفاقيات ملموسة، وأن يوفر الحافز الضروري للتنفيذ الكامل لعملية السلام في الوقت المناسب.

٢٢ - وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في مجالات عديدة. ولا شك في أن الوضع التدريجي والمرحلي لكتائب المشاة التابعة للأمم المتحدة سيعطي عملية السلام زخما إضافيا. بيد أنني أود أن أؤكد مجدداً أنني لن أتردد في توصية المجلس بإرجاء وزع القوات أو وقفه إذا لم تف الأطراف بالتزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٢٣ - ومن الضروري أن يصحب وصول الوحدات التي دربتها الأمم المتحدة ازدياد في تعاون الحكومة ويوينيتا مع الأمم المتحدة على تنفيذ جميع الأحكام الرئيسية للبروتوكول، بما في ذلك إطلاق سراح الأسرى. ويجب أن أكرر أيضاً إعراطي عن القلق الذي يساورني إزاء بطء التقدم في إزالة الألغام، وفتح الطرق الرئيسية، وإصلاح المطارات وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية. فينبغي أن تتعذر، دون تأخير، القرارات الإيجابية التي اتخذت في هذا الصدد والخطة الخاصة التي وضعتها اللجنة المشتركة في دورتها الاستثنائية الخامسة المعقدة في ٢٦ نيسان/أبريل. وما لم يجر اتخاذ هذه الخطوات الحرجية فوراً، فسيتعذر وزع قوات المشاة التابعة للأمم المتحدة في مختلف مناطق أنغولا في الوقت المناسب. وإنني أدعو الحكومة ويوينيتا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتوفير الأموال والمعدات الضرورية، فضلاً عن الموظفين الذين وعدنا بتوفيرهم، للشرع في إزالة الألغام. كما أنني أحي المجتمع الدولي على دعم هذا الجهد الحيوي بنشاط.

٤ - ومن الضروري أن تمضي الأطراف الأنجلوبلية قدماً في تيسير وزع عمليات بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، دون عوائق وفي كامل أرجاء البلد، وأن تؤمن لها جميع المرافق والخدمات الضرورية. وتستلزم المرحلة الحالية لعملية السلام، أيضاً، إيلاء الاهتمام الكافي والعاجل لمختلف نواحي أيواء الجنود التابعين ليوينيتا وسحب القوات الحكومية إلى ثكناتها. وسيكون لتحضير هذه العمليات، في الوقت المناسب وعلى نحو منظم، أهمية حيوية بالنسبة إلى ادماج قوات يوينيتا في الجيش والشرطة الوطنيين وفي نهاية المطاف إلى نجاح عملية السلام.

٥ - وبفضل تحسن الحالة الأمنية أصبح بإمكان الوكالات الإنسانية أن تصلك إلى مناطق جديدة، مما يزيد من إمكانية مساعدتها للسكان المدنيين. فمن الضروري إذن أن تعمل الدول الأعضاء بسرعة على تحويل حسن النية الذي أعربت عنه في اجتماع الجهات المانحة الذي عقد في شباط/فبراير ١٩٩٥، إلى مساهمات ملموسة. ومن المهم أيضاً أن تبدر من حكومة أنغولا ويوينيتا أعلى درجات التعاون إلى الأمم المتحدة ووكالاتها، وكذلك إلى المنظمات غير الحكومية. وأن تتخذ جميع التدابير الممكنة للتشجيع على توسيع نطاق الأنشطة الإنسانية في أنغولا.

المرفق
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة المدنية التابعون لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا
(اعتبارا من ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥)

المجموع	القوات	ضباط الأركان	أفراد الطاقم العسكري	موظفو الشرطة المدنية	المرافقون العسكريون	البلد
١٠					١٠	الاتحاد الروسي
٥				٣	٢	الأرجنتين
٤٠				٢٠	٢٠	الأردن
١٠					١٠	أوروغواي
٥					٥	باكستان
٤٦			١١	١٦	١٩	البرازيل
٨		١		١	٦	البرتغال
٢٠				١٠	١٠	بلغاريا
١١				١	١٠	بنغلاديش
٧					٧	بولندا
١٠					١٠	الجزائر
٢٠				١٠	١٠	زامبيا
٤١		٣		١٧	٢١	زمبابوي
٥					٥	سلوفاكيا
١٠					١٠	السنغال
١٩					١٩	السويد
٢٤				٦	١٨	غينيا - بيساو
٨					٨	فرنسا
١٠				١٠		فيجي
٨					٨	الكونغو
١٠					١٠	كينيا
١٠					١٠	مالي
٤٠				٢٠	٢٠	ماليزيا

المجموع	القوات	ضباط الأركان	أفراد الطاقم العسكري	موظفو الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون	البلد
٢٠				١٠	١٠	مصر
٢				٢		المغرب
٣٤١	٣٣٦	٥				المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٤					٤	النرويج
٣٥				١٥	٢٠	نيجيريا
٧					٧	نيوزيلندا
٣٩				١٩	٢٠	الهند
٢٥				١٥	١٠	هنغاريا
٢٥				١٠	١٥	هولندا
٨٧٥	٣٣٦	٩	١١	١٨٥	٣٣٤	المجموع

S/1995/350

Arabic

Page 9
